وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

moenergy.gov.sa

النشـــرة اليوميـة

Wednesday, 11 February, 2026

مركز الرصد والتحليل
الإدارة العامة للتواصل والإعلام

أخبـار الطاقـة

النفط يتراجع مع ترقب المتداولين لمخاطر الإمدادات وسط التوترات الأميركية الإيرانية

الرياض

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

تراجعت أسعار النفط بشكل طفيف، أمس الثلاثاء، مع ترقب المتداولين لاحتمالية حدوث اضطرابات في الإمدادات بعد أن أبقت التوجيهات الأميركية للسفن العابرة لمضيق هرمز الأنظار مُركزة على التوترات بين واشنطن وطهران.

انخفضت العقود الآجلة لخام برنت 16 سنتًا، أو 0.23 %، لتصل إلى 68.88 دولارًا للبرميل. كما انخفض سعر خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 20 سنتًا، أو 0.31 %، ليصل إلى 64.16 دولارًا، ويأتي هذا بعد ارتفاع الأسعار بأكثر من 1 % يوم الاثنين، عندما نصحت الإدارة البحرية التابعة لوزارة النقل الأميركية السفن التجارية التي ترفع العلم الأميركي بالبقاء بعيدًا قدر الإمكان عن المياه الإقليمية الإيرانية، ورفض السماح للقوات الإيرانية بالصعود على متنها شفهيًا في حال طلب ذلك.

ويمر نحو خُمس النفط المستهلك عالميًا عبر مضيق هرمز بين عُمان وإيران، مما يجعل أي تصعيد في المنطقة خطرًا كبيرًا على إمدادات النفط العالمية. تُصدّر إيران، إلى جانب أعضاء منظمة أوبك السعودية والإمارات والكويت والعراق، معظم نفطها الخام عبر المضيق، بشكل رئيس إلى آسيا.

وصدرت هذه التوجيهات رغم تصريح كبير الدبلوماسيين الإيرانيين الأسبوع الماضي بأن المحادثات النووية التي تتوسط فيها عُمان مع الولايات المتحدة قد بدأت بدايةً موفقة، وأنها ستستمر. وقال توني سيكامور، المحلل في شركة آي جي، في مذكرة موجهة للعملاء: "على الرغم من أن المحادثات في عُمان اتسمت بنبرة إيجابية حذرة، إلا أن حالة عدم اليقين المستمرة بشأن احتمالية التصعيد، أو تشديد العقوبات، أو انقطاع الإمدادات في مضيق هرمز، أبقت على هامش المخاطرة المتواضع".في غضون ذلك، اقترح الاتحاد الأوروبي توسيع نطاق عقوباته المفروضة على روسيا لتشمل موانئ في جورجيا وإندونيسيا تتعامل مع النفط الروسي، وهي المرة الأولى التي يستهدف فيها الاتحاد موانئ في دول ثالثة. وتأتي هذه الخطوة في إطار الجهود المبذولة لتشديد العقوبات على النفط الروسي، وهو مصدر رئيس لإيرادات موسكو، على خلفية الحرب في أوكرانيا.

وقال تجار إن شركة النفط الهندية اشترت ستة ملايين برميل من النفط الخام من غرب إفريقيا والشرق الأوسط، حيث تجنبت الدولة الآسيوية النفط الروسي في مساعي نيودلهي لإبرام اتفاقية تجارية مع واشنطن.

وقال محللو النفط لدى انفيستنق دوت كوم، انخفضت أسعار النفط بشكل طفيف في التعاملات الآسيوية يوم الثلاثاء، متراجعةً عن مكاسب الجلسة السابقة، حيث ترقب المتداولون أي تدهور في العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران، كما أبقى ترقب البيانات الاقتصادية الرئيسية الأسواق في حالة ترقب.

وكانت أسعار النفط الخام قد ارتفعت بأكثر من 1 % في الجلسة السابقة بعد أن أشارت التقارير إلى تزايد حذر الولايات المتحدة تجاه إيران، مما عوّض إلى حد كبير الإشارات الإيجابية من محادثات نهاية الأسبوع بين البلدين.

كما أسهم انخفاض الدولار في دعم أسعار السلع، على الرغم من تعافي الدولار بشكل طفيف يوم الثلاثاء. ونصحت الإدارة البحرية التابعة لوزارة النقل الأميركية، يوم الاثنين، السفن التي ترفع العلم الأميركي بالبقاء بعيداً قدر الإمكان عن الأراضي الإيرانية عند عبور مضيق هرمز وخليج عُمان.

ونصحت الوكالة السفن التي ترفع العلم الأميركي بالبقاء بالقرب من عُمان أثناء العبور، مشيرةً إلى مخاطر تعرضها للصعود من قبل القوات الإيرانية. وأثار هذا التحذير مخاوف بشأن استمرار التوترات بين الولايات المتحدة وإيران، حتى مع إعلان البلدين عن تقدم خلال محادثات نهاية الأسبوع الأخيرة وتعهدهما بالانخراط في مزيد من المناقشات حول البرنامج النووي الإيراني.

في الولايات المتحدة، من المقرر صدور بيانات الوظائف غير الزراعية لشهر يناير يوم الأربعاء، بينما من المقرر صدور بيانات التضخم لمؤشر أسعار المستهلك يوم الجمعة. من المتوقع أن تؤثر هذه البيانات أيضًا على توقعات أسعار الفائدة الأميركية، لا سيما في ظل التغيير الوشيك في قيادة مجلس الاحتياطي الفيدرالي.

وفي الصين، من المقرر أيضًا صدور بيانات مؤشر أسعار المستهلكين من أكبر مستورد للنفط في العالم يوم الأربعاء، وذلك قبيل عطلة رأس السنة القمرية التي تستمر لعطلة نهاية الأسبوع. ومن المتوقع أن ينتعش السفر والطلب على الوقود في الصين خلال هذه العطلة.

تطورات الأسواق

في تطورات الأسواق، تحتاج شركة شل بي إل سي، عملاق النفط والغاز البريطاني، إلى إنجاز استكشافي كبير أو اندماج ضخم بعد أن انخفضت احتياطياتها النفطية إلى أدنى مستوياتها منذ عام 2013، مما يعرضها لنقص في الإنتاج في أقل من عقد.

انخفض ما يُسمى بـ"عمر احتياطيات" شل - أي المدة التي يمكن لاحتياطياتها المؤكدة خلالها الحفاظ على الإنتاج بالمستويات الحالية - إلى أقل من 8 سنوات، وهو أقل بكثير مقارنةً بشركتي إكسون، وتوتال إنيرجيز، اللتين تتجاوز أعمار احتياطياتهما 12 عامًا. وتواجه شل الآن نقصًا في الإنتاج يتراوح بين 350,000 و800,000 برميل من المكافئ النفطي يوميًا بحلول عام 2035، حيث لم تعد حقولها المتقادمة قادرة على الحفاظ على الإنتاج بالمستويات الحالية.

مع ذلك، فإن شل ليست وحدها في هذا الوضع. فقد أدى النقص المزمن في الاستثمار في استكشاف وتطوير النفط، والناجم عن أهداف التحول في قطاع الطاقة والانضباط المالي، إلى زيادة المخاطر التي تهدد الإمدادات المستقبلية، ورفع احتمالية حدوث نقص في الإمدادات على الرغم من التوازنات السوقية قصيرة الأجل.

تشير تقديرات منظمة أوبك إلى أن تلبية الطلب طويل الأجل تتطلب استثمارات في قطاع التنقيب والإنتاج بقيمة تقارب 18 تريليون دولار بحلول عام 2050، وهو هدف لم يتحقق بعد، إذ يركز نحو 90 % من الاستثمارات حاليًا على الحفاظ على الإنتاج بدلًا من توسيعه. وبينما تشمل المخاطر قصيرة الأجل فائض العرض، فإن التوقعات

طويلة الأجل (ما بعد عام 2030) تُنذر بنقص محتمل في الإمدادات مع استمرار الطلب وعدم كفاية الاستثمارات. علاوة على ذلك، فإن تسارع انخفاض الإنتاج من الحقول التقليدية وغير التقليدية (الصخر الزيتي) الناضجة يعني أن عدم الاستثمار في مشاريع جديدة طويلة الأجل قد يُقلل بشكل كبير من إمدادات النفط العالمية.

كما تُعزى هذه الأوضاع إلى ضغوط المخاوف المتعلقة بتغير المناخ، ومبادرات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، وتوقعات التحول السريع في قطاع الطاقة، مما حدّ من رأس المال المتاح لمشاريع الوقود الأحفوري الجديدة في السنوات الأولى من العقد الحالي. تحت ضغط المستثمرين، حددت شركة شل هدفًا يتمثل في أن تصبح شركة طاقة خالية من الانبعاثات بحلول عام 2050.

وقد دفع هذا، إلى جانب الأحكام القضائية في هولندا، الشركة إلى الحد من استثماراتها في استكشاف النفط الجديد. وحوّلت الشركة محفظتها الاستثمارية للتركيز على مصادر الطاقة منخفضة الكربون، مثل الغاز الطبيعي المسال والطاقة المتجددة، مما قلل من إجمالي احتياطيات النفط الخام التقليدية، ولسوء حظ شركة شل وشركاتها المنافسة، تتضاءل الاكتشافات النفطية الكبيرة، حيث انخفضت الاكتشافات العالمية إلى أدنى مستوياتها منذ عقود، على الرغم من التقدم التكنولوجي في الحفر وارتفاع معدلات النجاح التجاري. وقد انخفض حجم النفط التقليدي المكتشف سنويًا بشكل ملحوظ، من أكثر من 20 مليار برميل نفط مكافئ في أوائل العقد الثاني من الألفية إلى ما يزيد قليلاً على 8 مليارات برميل نفط مكافئ سنويًا منذ عام 2020.

في وقت، أفادت مصادر أن حقل تينغيز النفطي العملاق في كازاخستان قد استعاد 60 % من ذروة إنتاجه، حيث بلغ معدل ضخه 550 ألف برميل يوميًا حتى يوم الأحد، وذلك بعد توقفه القسري لنصف شهر يناير بسبب حريق.

ومن المتوقع أن يصل إنتاج حقل تينغيز، الذي تديره مجموعة شركات بقيادة شركة شيفرون الأميركية العملاقة، إلى ذروة إنتاجه النفطي البالغة نحو 950 ألف برميل يوميًا بحلول 23 فبراير، وفقًا للمصادر المطلعة على بيانات الإنتاج.

وكان حقل تينغيز قد أُجبر على الإغلاق المؤقت في 18 يناير بعد أن ألحقت حرائق أضرارًا بمحطة توليد وتوزيع الطاقة الحيوية. وأعلنت كازاخستان عن توقف الإنتاج والتصدير بعد تضرر أنظمة الطاقة في الموقع التي تغذي الحقل وحقل كورولیف النفطي المجاور.في الصين، من المتوقع أن ترتفع واردات الصين من الغاز الطبيعي المسال في عام 2026، مع انخفاض الأسعار نتيجة لزيادة المعروض العالمي، وارتفاع استهلاكه في توليد الطاقة والنقل، إلا أن هذا الارتفاع سيكون محدودًا نظرًا لاستمرار ضعف الاقتصاد المحلي، وفقًا لتوقعات المحللين.

وتوقع محللون من خمس شركات أن تشتري الصين، أكبر مستورد للغاز الطبيعي المسال في العالم، ما بين 3 % و10 % زيادة في مشترياتها من هذا الوقود فائق التبريد هذا العام مقارنةً بالعام الماضي، أي ما يعادل تقريبًا 70.5 إلى 75.5 مليون طن متري.

لكن حتى أكثر التوقعات تفاؤلًا لا تزال دون مستويات عام 2024، وذلك بعد انخفاض نادر في الواردات بنسبة 10 % العام الماضي نتيجة شتاء معتدل وضعف الطلب الصناعي. وكانت هذه هي المرة الوحيدة التي انخفضت فيها الواردات خلال العقد الماضي باستثناء فترة الجائحة، وانخفضت واردات الصين من الغاز الطبيعي المسال بنسبة

11 % في عام 2025، وتتوقع شركات الاستشارات انتعاشًا في عام 2026، مع أن من غير المرجح أن تعود الكميات إلى مستويات عام 2024.

ويتنافس الغاز الطبيعي المسال عادةً مع الغاز الأرخص سعرًا المنتج محليًا أو المنقول عبر الأنابيب من روسيا. ومع ذلك، من غير المرجح أن يتم تلبية الزيادة في الطلب بالكامل من أي من المصدرين. قدّرت شركة "ريستاد إنرجي" الاستشارية أن إنتاج الغاز المحلي سينمو بنحو 12 مليار متر مكعب هذا العام، مقابل زيادة في الطلب قدرها 25 مليار متر مكعب.

في غضون ذلك، تقترب خطوط أنابيب الغاز من روسيا من طاقتها الاستيعابية القصوى. في الوقت نفسه، من المتوقع أن يؤدي تزايد كميات الغاز الطبيعي المسال المُدخلة إلى الخدمة عالميًا إلى انخفاض الأسعار، حيث تتوقع كل من شركة ريستاد إنرجي، وكيبلر، واس أند بي جلوبال إنرجي، إضافة ما لا يقل عن 35 مليون طن من الطاقة الإنتاجية الجديدة هذا العام.

مصافي التكرير الأميركية تواجه تحدي استيعاب الزيادة بواردات النفط الفنزويلي

الرياض

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

تواجه مصافي التكرير على ساحل خليج المكسيك الأميركي صعوبة في استيعاب الزيادة السريعة في شحنات النفط الخام الفنزويلي منذ إبرام صفقة التوريد الرئيسية التي بلغت قيمتها ملياري دولار بين كاراكاس وواشنطن الشهر الماضي، مما أدى إلى انخفاض الأسعار وبقاء بعض الكميات دون بيع، وفقًا لتجار وبيانات الشحن.

يمثل ضعف الطلب الأميركي عقبة مبكرة أمام آمال الرئيس دونالد ترمب في تصدير معظم نفط فنزويلا إلى الولايات المتحدة، منذ أن ألقت القوات الأميركية القبض على الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو الشهر الماضي في غارة على كاراكاس.

حصلت شركتا "فيتول" و"ترافيجورا" التجاريتان على تراخيص أميركية لتسويق وبيع ملايين البراميل من النفط الفنزويلي عقب العملية الأميركية واتفاقية التوريد اللاحقة مع الرئيسة المؤقتة ديلسي رودريغيز.

وقد أبرمت الشركتان التجاريتان، اللتان انضمتا إلى شركة الطاقة العملاقة "شيفرون"، عدة صفقات مبكرة لبيع بعض الشحنات لمصافي التكرير في الولايات المتحدة وأوروبا. ومع ذلك، ومع زيادة "شيفرون" لصادراتها بسرعة، تجد الشركتان التجاريتان الآن صعوبة أكبر في تأمين عدد كافٍ من المشترين بين مصافي التكرير في ساحل الخليج.

وقال أحد التجار: "نواجه جميعًا مشكلة وفرة المعروض وقلة الطلب"، مشيرًا إلى عزوف مصافي التكرير الأميركية عن شراء النفط الخام الفنزويلي. وتشكو بعض المصافي من أن الأسعار، رغم انخفاضها، لا تزال مرتفعة مقارنةً بأنواع النفط الثقيل الكندية المنافسة.

وتُعرض شحنات النفط الثقيل الفنزويلي للتسليم إلى ساحل الخليج بسعر يقل بنحو 9.50 دولارًا أميركيًا للبرميل عن سعر خام برنت القياسي، مقابل خصومات تتراوح بين 6 و7.50 دولارًا أميركيًا للبرميل في منتصف يناير.

في الوقت نفسه، أفاد تاجر يوم الثلاثاء أن خام غرب كندا الثقيل للتسليم إلى ساحل الخليج يُتداول بخصم يبلغ حوالي 10.25 دولارًا أمريكيًا للبرميل عن سعر برنت الآجل. في الشهر الماضي، تضاعفت صادرات النفط الفنزويلية الإجمالية إلى الولايات المتحدة ثلاث مرات تقريبًا لتصل إلى 284 ألف برميل يوميًا، وفقًا لبيانات حركة ناقلات النفط.

وكانت الولايات المتحدة تستورد نحو 500 ألف برميل يوميًا من النفط الفنزويلي قبل أن تفرض واشنطن عقوبات على البلاد عام 2019. إلا أن الصادرات إلى الولايات المتحدة توقفت تمامًا في منتصف عام 2025 بعد أن ألغى ترمب جميع تراخيص التجارة والشحن.

وقال أحد التجار إن الوصول إلى الطاقة الإنتاجية القصوى

للمصافي الأميركية سيستغرق وقتًا، ويعود ذلك جزئيًا إلى أن بعض المنشآت ستحتاج إلى تعديلات لمعالجة النفط الثقيل. وصرح مارك لاشير، الرئيس التنفيذي لشركة فيليبس 66، خلال قمة أرجوس أمريكا للنفط الخام في هيوستن يوم الثلاثاء، بأن الشركة قادرة على معالجة نحو 250 ألف برميل يوميًا من النفط الخام الفنزويلي، لكن يجب أن تكون الأسعار تنافسية حتى تتمكن أنواع النفط الفنزويلية من منافسة مصادر النفط الثقيل الأخرى.

ورفعت شركة شيفرون، التي يقتصر ترخيصها الحالي في فنزويلا على التصدير إلى الولايات المتحدة فقط، صادراتها إلى 220 ألف برميل يوميًا في يناير، مقارنةً بـ 99 ألف برميل يوميًا في ديسمبر.

بيانات مراقبة السفن

وأظهرت بيانات مراقبة السفن هذا الأسبوع وجود عدة ناقلات مستأجرة من قبل شيفرون محملة بالنفط الخام الفنزويلي تنتظر لأيام لتفريغ حمولتها في الموانئ الأميركية، أو أنها تعيق حركة الملاحة.، وقال مصدر مطلع على عمليات شركة شيفرون إن الشركة اضطرت إلى التفاوض مع عملائها بشأن مواعيد تفريغ جديدة بعد أن تسبب الحصار الأميركي المفروض على فنزويلا في تأخير الشحن بين ديسمبر ويناير. وأضاف المصدر أن جميع الشحنات بيعت قبل مغادرتها.

في غضون ذلك، صدّرت شركتا فيتول وترافجورا نحو 12 مليون برميل -أي ما يعادل حوالي 392 ألف برميل يوميًا- من الموانئ الفنزويلية في يناير، معظمها إلى محطات تخزين في منطقة البحر الكاريبي، وفقًا للبيانات. وأفادت مصادر بأن جزءًا كبيرًا من هذه الكمية لم يُبَع بعد.

وارتفعت صادرات النفط الفنزويلية إلى ما يقارب 800 ألف برميل يوميًا في يناير، مقارنةً بـ 498 ألف برميل يوميًا في ديسمبر، وهو رقم قريب من متوسط عام 2025، بفضل جهود شركات التجارة التي ساعدت البلاد على استعادة شحناتها بعد انخفاضها الحاد في ديسمبر، والذي نجم عن الحصار الأميركي المفروض على السفن الداخلة والخارجة من مياهها.

وكانت الصين سابقًا الوجهة الرئيسية للنفط الفنزويلي، إلا أنه لم يتم تصدير أي شحنات إليها منذ القبض على مادورو في أوائل يناير، وفقًا للبيانات. وأعلنت الولايات المتحدة، عقب القبض على مادورو، أنها ستسيطر على مبيعات النفط الفنزويلي إلى أجل غير مسمى. وفي حين يُسمح للصين بشراء النفط، إلا أنه يجب ألا يكون ذلك بأسعار "غير عادلة ومُخفضة" كتلك التي كانت تبيع بها كاراكاس النفط الخام سابقًا، حسبما صرح مسؤول أميركي الشهر الماضي. وقد رفضت بكين سيطرة الولايات المتحدة على صادرات النفط الفنزويلية.

أفادت مصادر منفصلة الأسبوع الماضي أن شركة بتروتشاينا الصينية المملوكة للدولة، والتي كانت سابقًا أكبر مستورد للنفط الخام الفنزويلي، أبلغت التجار بعدم شراء أو تداول النفط الفنزويلي ريثما يتم تقييم الوضع. وقد يأتي متنفس محتمل للنفط الفنزويلي من الهند.

يوم الاثنين، أعلن ترمب عن اتفاقية تجارية مع الهند تخفض الرسوم الجمركية الأميركية على البضائع الهندية مقابل خفض الهند للحواجز التجارية، ووقف مشترياتها من النفط الروسي، وشراء النفط بدلاً من ذلك من الولايات المتحدة، وربما من فنزويلا. وفي الشهر الماضي، أعلنت شركة ريلاينس إندستريز الهندية أنها تدرس استيراد النفط الفنزويلي.

وعلى صعيد منفصل، تخطط مجموعة شاندونغ نانشان الصينية، المملوكة للقطاع الخاص، لإنشاء مصفاة نفط في جزيرة بينتان الإندونيسية، حيث تدير الشركة مصنعًا ضخمًا للألومينا، وذلك وفقًا لمصادر صينية ومسؤول إندونيسي.

وتسعى الشركات الصينية إلى إنشاء مصافي نفط في جنوب شرق آسيا، حيث يتزايد الطلب على الوقود باستمرار، بينما يبلغ استهلاك الصين المحلي من النفط ذروته نتيجة للتحول السريع لأسطول السيارات إلى الكهرباء.

وتخطط مجموعة نانشان، وهي شركة منتجة للألمنيوم وتمتلك أيضًا حصة في شركة يولوغ للبتروكيميائيات الصينية الكبرى، لإنشاء مصفاة نفط خام بطاقة 100 ألف برميل يوميًا في منطقة غالانغ باتانغ الاقتصادية الخاصة في بينتان، وهي جزيرة تبعد حوالي ساعة واحدة بالعبّارة عن سنغافورة وتشتهر بمنتجعاتها السياحية.

أفادت مصادر أن شركة نانشان "تواصل العمل على تصميم المصفاة" وتعمل حاليًا على وضع خطط استثمارية تفصيلية، بما في ذلك تصميم قسم البتروكيماويات في المجمع. ستنتج المصفاة أيضًا فحم الكوك البترولي، وهو مُخلف ثقيل يُستخدم كمادة خام لمصهر الألومنيوم الذي تخطط نانشان لبنائه كملحق لمصنع الألومينا التابع لها في المنطقة الاقتصادية نفسها.

وقال بامبانغ ويجاناركو، المسؤول الرفيع في المجلس الوطني الإندونيسي للمناطق الاقتصادية الخاصة، إن شركة نانشان تخطط لإنفاق ما يصل إلى 30 تريليون روبية (1.79 مليار دولار أمريكي) على المرحلة الأولى من الاستثمار في مصفاة ومصنع للبتروكيماويات، بهدف الوصول إلى 150 تريليون روبية على مدى خمس سنوات. وأضاف ويجاناركو، أن نانشان "لا تزال تستوفي الشروط" للحصول على التراخيص اللازمة.

لم يُحدد المصدر الرفيع في القطاع ولا ويجاناركو موعدًا لبدء أعمال البناء. مع ذلك، بدأت نانشان بتوظيف مهندسين ومديرين ذوي خبرة في بناء وتشغيل المصافي، وفقًا لمصدرين منفصلين في القطاع مطلعين على الأمر.

أعلنت نانشان الشهر الماضي عن خطط "لبدء الأعمال التحضيرية" لبناء وحدة صهر ألمنيوم بطاقة 250 ألف طن سنويًا في بينتان، وذلك ضمن خطة توسعة لمصنع الألومينا التابع لها والذي تبلغ طاقته الإنتاجية 4 ملايين طن سنويًا، والذي بدأ تشغيله في عام 2022.

الشرق الأوسط

«بي بي» تطلب ضوءاً أخضر أميركياً لتطوير غاز فنزويلا

قالت الرئيسة التنفيذية المؤقتة لشركة «بي بي»، كارول هاول، لوكالة «رويترز» يوم الثلاثاء، إن الشركة تسعى للحصول على ترخيص من الحكومة الأميركية لتطوير حقل غاز ماناكين-كوكوينا، الذي يمتد عبر الحدود بين ترينيداد وتوباغو وفنزويلا.

منذ اعتقال الولايات المتحدة للرئيس الفنزويلي السابق نيكولاس مادورو، يسعى عديد من شركات الطاقة إلى المضي قدماً في مشاريعها في الدولة الواقعة في أميركا الجنوبية، بما في ذلك شركة «شل» بمشروعَي دراغون وماناتي، وشركة «بي بي» بمشروع ماناكين.

وترغب «بي بي» في تطوير الحقل لتوفير أكثر من تريليون قدم مكعبة من الغاز لترينيداد لتحويلها إلى غاز طبيعي مسال للتصدير. تمتلك شركة «بي بي» 45 في المائة من محطات أتلانتيك للغاز الطبيعي المسال الرئيسية في ترينيداد، التي شكَّلت 15 في المائة من إجمالي إنتاج «بي بي» من الغاز الطبيعي المسال في عام 2025، وفقاً لبيانات شركة «إل إس إي جي» المالية.

وقالت هاول، في اتصال هاتفي مع «رويترز»: «نحن مهتمون بحقل ماناكين-كوكوينا، وهو حقل عابر للحدود بين ترينيداد وفنزويلا. لذا نعمل على الحصول على الترخيص اللازم، وهذه هي أولويتنا القصوى حالياً».

وتحتاج «بي بي» إلى ترخيص من الحكومة الأميركية لإنتاج الغاز في هذا الحقل نظراً لاستمرار العقوبات الأميركية المفروضة على شركة النفط الفنزويلية الحكومية «PDV-SA»، التي تعمل على الجانب الفنزويلي من الحدود.

كانت شركة «بي بي» تمتلك في الأصل ترخيصاً من مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC) من الولايات المتحدة وترخيصاً من فنزويلا لتطوير الحقل، إلا أن إدارة ترمب ألغته في عام 2025. وتعاني ترينيداد من نقص في الغاز الطبيعي لتشغيل قطاع الغاز الطبيعي المسال وقطاع البتروكيميائيات الأوسع. وتسعى ترينيداد إلى تطوير حقولها الحدودية مع فنزويلا، التي تحتوي مجتمعةً على احتياطيات مؤكَّدة تبلغ 11 تريليون قدم مكعبة.

رئيس «إنرجيان إنترناشونال»: مصر وجَّهت شركات النفط بمضاعفة الإنتاج بحلول 2030

الشرق الأوسط

قال نيكولاس كاتشاروف الرئيس التنفيذي لشركة «إنرجيان إنترناشونال»، الثلاثاء، إن مصر وجَّهت شركات النفط الدولية بمضاعفة الإنتاج بحلول عام 2030.

وأضاف، وفقاً لـ«رويترز»، أن العقود الحالية تحتاج إلى إعادة التفاوض لزيادة إنتاج مشاريع إعادة تطوير المناطق.

وأوضح أن أسعار الغاز المنخفضة التي دعمت مراحل التطوير السابقة قد «انتهت»، مما يستدعي تحديث الشروط لتشجيع الشركات على استثمار رؤوس أموالها وزيادة الإنتاج في المواقع القائمة.وقال: «لا أستطيع تحديد السعر بدقة، لكن هناك فرقا شاسعا بين أسعار الغاز المحلي وأسعار الغاز المستورد». وأشار إلى أن شركته مدينة لمصر بأكثر من 200 مليون دولار، وقد استلمت مؤخراً 80 مليون دولار، مؤكداً أن الشركة لا تزال واثقة من تعهدات وزير البترول بتسديد المتأخرات المتبقية. كما ذكر أن تدفقات الغاز من إسرائيل إلى مصر قد ارتفعت، وأن خط الأنابيب يعمل الآن بكامل طاقته.

ترمب يوجه البنتاغون لشراء الفحم في مسعى لإحياء القطاع

اقتصاد الشرق

سيكشف الرئيس دونالد ترمب عن خطط لاستخدام التمويل الحكومي وعقود "البنتاغون" لدعم استمرار عمل محطات توليد الكهرباء العاملة بالفحم في الولايات المتحدة، في إطار مساعيه لتعزيز الاعتماد المحلي على هذا الوقود الأحفوري.

المبادرة الأبرز، المقرر الإعلان عنها يوم الأربعاء، ستأتي عبر أمر تنفيذي، إذ سيوجه ترمب وزير الدفاع بيت هيغسيث إلى إبرام اتفاقيات لشراء الكهرباء من محطات الفحم لتغذية العمليات العسكرية، وفقاً لمسؤول في البيت الأبيض.

من المتوقع أن تستند الخطوة إلى صلاحيات خاصة تعود إلى حقبة الحرب الباردة بموجب "قانون الإنتاج الدفاعي" لعام 1950، الذي يمنح البيت الأبيض سلطات واسعة لتوجيه القطاع الخاص لحماية الأمن القومي، بحسب المسؤول الذي طلب عدم الكشف عن هويته نظراً لأن الخطط لم تُعلن بعد. كانت إدارة ترمب قد درست أيضاً نهجاً مماثلاً خلال الولاية الأولى للرئيس في البيت الأبيض.

من المقرر أن يعلن الرئيس كذلك خطط وزارة الطاقة لتوزيع 175 مليون دولار لتمويل تحديثات في ست محطات فحم في ولايات كنتاكي ونورث كارولاينا وأوهايو وفرجينيا ووست فرجينيا، وفقاً للمسؤول. كانت الوكالة قد أعلنت عن التمويل المتاح العام الماضي، معتبرةً أنه يهدف إلى تحسين كفاءة بعض محطات الفحم وتمديد فترة تشغيلها.

أحدث مساعي ترمب لدعم صناعة الفحم

سيزور مسؤولون تنفيذيون في قطاع الفحم وعمال مناجم وقادة في صناعة الطاقة البيت الأبيض مع إعلان ترمب عن هذه الإجراءات. تمثل الخطوات أحدث مساعي الرئيس لإحياء قطاع الفحم المتعثر بعد أكثر من عقد على حملته الأولى التي تعهد خلالها بإعادة عمال المناجم إلى وظائفهم.

تأتي تصريحات ترمب في وقت تتحرك فيه "هيئة وادي تينيسي" لتأجيل الإحالة المخططة لتقاعد محطتين تعملان بالفحم.

حتى قبل تولي ترمب منصبه، سعت بعض شركات المرافق إلى إبقاء محطات الفحم قيد التشغيل لفترة أطول مما كان متوقعاً. ازداد هذا التوجه وضوحاً مع الدعم القادم من واشنطن وارتفاع الطلب على الكهرباء مدفوعاً بصناعة الذكاء الاصطناعي كثيفة الاستهلاك للطاقة.

كان ترمب من المؤيدين الصريحين للفحم منذ حملته الرئاسية الأولى في 2016، حين ارتدى خوذة وقام بمحاكاة تجريف الفحم، متعهداً أمام حشد في وست فرجينيا بإعادة عمال المناجم إلى العمل.

لكن جهوده في ولايته الأولى لإحياء قطاع التعدين تعثرت إلى حد كبير، لا سيما في ظل الإقبال في السنوات الأخيرة على الغاز الطبيعي الرخيص والطاقة الشمسية، وتزايد المخاوف بشأن الاحترار العالمي الناجم عن احتراق الوقود الأحفوري.

يرتبط دعم ترمب للفحم الآن بمحاولته الفوز بسباق الذكاء الاصطناعي في مواجهة الصين، وتهدئة مخاوف الأميركيين من ارتفاع فواتير الكهرباء قبل انتخابات التجديد النصفي في نوفمبر.

إجراءات ترمب لتوسيع التعدين
الفعالية المزمع عقدها يوم الأربعاء تستحضر مراسم نظمها ترمب مع عمال مناجم وقادة في قطاع الطاقة في أبريل الماضي، حين وقع حزمة من الإجراءات الهادفة إلى توسيع التعدين وزيادة استهلاك الفحم محلياً.

بعيداً عن المراسم في البيت الأبيض، تحركت إدارة ترمب لإلغاء الدعم الفيدرالي لمشاريع الطاقة المتجددة التي تنافس الوقود الأحفوري، وكذلك لإبطال لوائح رفعت تكلفة تشغيل محطات الفحم.

من المقرر أيضاً أن تبدأ "وكالة حماية البيئة" هذا الأسبوع رسمياً إلغاء تحديد علمي صدر في 2009 بشأن مخاطر انبعاثات الغازات الدفيئة، والذي يشكل الأساس القانوني للقيود المفروضة على هذا التلوث المسبب لارتفاع حرارة الكوكب.

قالت المتحدثة باسم البيت الأبيض كارولاين ليفيت يوم الثلاثاء، إن ترمب سيشيد بـ"الفحم النظيف والجميل باعتباره أكثر مصادر الطاقة الأميركية موثوقية وأقلها تكلفة، لا سيما خلال فترات ذروة الطلب، كما شهدنا خلال العاصفة الشتوية الأخيرة".

أضافت ليفيت أن الرئيس سيناقش كيف أن "الفحم النظيف والجميل لا يحافظ فقط على استمرار إضاءة الأنوار، بل يسهم أيضاً في خفض تكلفة الكهرباء في مختلف أنحاء البلاد".

واشنطن تصدر ترخيصاً يسمح لشركات خدمات النفط بالعمل في فنزويلا ضمن قيود

اقتصاد الشرق

أصدرت الحكومة الأميركية ترخيصاً عاماً يسمح لشركات خدمات حقول النفط بالعمل في فنزويلا، في إطار تخفيف إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترمب العقوبات، وسعيها إلى إعادة بناء البنية التحتية للنفط الخام في البلاد.

وقالت وزارة الخزانة الأميركية، في بيان صدر الثلاثاء، إن الترخيص يتيح للشركات الأميركية استكشاف النفط والغاز الطبيعي وتطويرهما وإنتاجهما في فنزويلا، ضمن شروط محدودة ومقيّدة.

تُعد هذه الخطوة الأحدث ضمن سلسلة إجراءات اتخذتها واشنطن في الآونة الأخيرة بهدف إغراء الشركات الأميركية بإحياء الإنتاج من الاحتياطيات النفطية الضخمة في فنزويلا، وذلك بعد إلقاء القبض الشهر الماضي على الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو.

وفي يناير، أصدرت الولايات المتحدة ترخيصاً عاماً سمح بمجموعة واسعة من أنشطة النفط الخام، بما في ذلك التصدير والنقل والتكرير وشراء وبيع النفط. أما الترخيص العام الذي أُعلن الثلاثاء، فيتعلق بمهام مثل رسم الخرائط الجيولوجية، وتحليل المكامن، ومهام أخرى ذات صلة تُسهم في دعم بدء إنتاج النفط.

قيود على الترخيص

غير أن الترخيص لا يسمح بتأسيس مشاريع مشتركة جديدة في فنزويلا. ووفقاً للبيان، سيتعين على الأفراد والشركات الأميركية تقديم خطط مفصلة إلى وزارة الخارجية ووزارة الطاقة لأي أعمال ينوون تنفيذها داخل البلاد.

وأضاف البيان أن وزارة الخزانة تستعد أيضاً لإصدار ترخيص عام يسمح للشركات بضخ النفط في فنزويلا، وهو ما كانت قد أفادت به "بلومبرغ" في وقت سابق من هذا الشهر.

وتُستأجر شركات خدمات حقول النفط من قبل المنتجين لتقييم الاكتشافات، وحفر الآبار، وتعزيز الإنتاج من الحقول القديمة. وتسيطر شركات "إس إل بي"، و"هاليبرتون"، و"بيكر هيوز" على هذا القطاع.

وكانت شركة "إس إل بي" تعمل في فنزويلا لصالح شركة "شيفرون"، بموجب ترخيص أميركي تحمله الشركة الكبرى. في المقابل، خفّضت الشركات المتعاقدة الكبرى الأخرى عملياتها أو أوقفتها بالكامل في البلاد، بعدما شدد النظام السابق قبضته على قطاع الطاقة.

فنزويلا ترسل أول شحنة نفط إلى إسرائيل بعد انقطاع لسنوات

اقتصاد الشرق

ترسل فنزويلا أولى شحناتها من النفط الخام إلى إسرائيل منذ سنوات، مع عودة صادرات الدولة الواقعة في أميركا اللاتينية عقب القبض على رئيسها نيكولاس مادورو.

الشحنة يتم نقلها إلى "بازان غروب" (Bazan Group)، أكبر شركة لمعالجة النفط الخام في الدولة الواقعة على البحر المتوسط، وفقاً لأشخاص مطلعين على الصفقة طلبوا عدم الكشف عن هوياتهم لأن المعلومات غير معلنة.

في بداية العام، ألقت القوات الأميركية القبض على مادورو، وقالت إدارة ترمب إنها ستتولى إدارة مبيعات النفط الفنزويلي.

لا تعلن إسرائيل عن مصادر حصولها على النفط الخام، وأحياناً تختفي ناقلات من أنظمة التتبع الرقمية بمجرد اقترابها من موانئ البلاد.

أول شحنة نفط فنزويلي لإسرائيل منذ 2020

وعند وصول الشحنة، ستشكّل أول شحنة من هذا النوع منذ منتصف 2020، عندما استوردت إسرائيل نحو 470 ألف برميل، وفق بيانات "كبلر" (Kpler). ورفضت "بازان"، المعروفة أيضاً باسم "أويل ريفاينريز" (Oil Refineries)، التعليق. كما رفضت وزارة الطاقة الإسرائيلية التعليق على مصادر حصول البلاد على النفط الخام.

تُعدّ الصفقة أحدث مؤشر على كيفية إعادة توجيه تدفقات النفط الفنزويلي بعد إبعاد الرئيس مادورو عن السلطة.

وحتى ذلك الحين، كان جزء كبير من إنتاج البلاد يُباع إلى الصين. وخلال الشهر الماضي، جرى بيع شحنات إلى مشترين في الهند وإسبانيا والولايات المتحدة، والآن إلى إسرائيل.

"رويترز": مشروع للطاقة يجمع "أكوا" السعودية و"بيكر هيوز" و"هنت إنرجي" في سوريا

العربية

ذكر مصدران لوكالة "رويترز" أن شركات "بيكر هيوز" و"هنت إنرجي" و"أرجنت" للغاز الطبيعي المسال التي تتخذ من الولايات المتحدة الأميركية مقراً لها ستشكل تحالفاً مع شركتي أكوا وطاقة السعوديتين تحالفا لاستكشاف وإنتاج النفط والغاز في شمال شرق سوريا.

وأوضح المصدران أن التحالف يعتزم إقامة مشروع للطاقة وسيشمل المشروع أربعة إلى خمسة مواقع استكشافية في المنطقة الشمالية الشرقية.

وسيكون الاتفاق هو الأحدث في سلسلة اتفاقيات كبرى شملت مختلف قطاعات الاقتصاد السوري منذ أن أطاحت قوات المعارضة بالرئيس السابق بشار الأسد وسيطرت على الحكم قبل أكثر من عام، وبعد رفع أكثر العقوبات الأميركية تأثيراً في ديسمبر/ كانون الأول.

وتعاني البنية التحتية للطاقة في سوريا من أضرار جسيمة بعد حرب أهلية استمرت 14 عاما، وتحتاج إلى استثمارات بمليارات الدولارات تسعى الحكومة لتأمينها من الخارج.

وأكد جوناثان باس، الرئيس التنفيذي لشركة أرجنت للغاز الطبيعي المسال، أن الشركات تتوقع توقيع مذكرة تفاهم للمشروع خلال الأسابيع المقبلة.

وقال باس "نحن متحمسون للغاية لتحقيق رؤى الرئيس الأميركي دونالد ترامب والرئيس السوري أحمد الشرع، ونقل البلاد من الظلام إلى النور".

وأحجم متحدث باسم شركة هانت عن التعليق. ولم ترد شركات بيكر هيوز وأكوا وطاقة على طلبات للتعليق أرسلتها "رويترز" عبر البريد الإلكتروني.

وكانت ثلاث شركات مقراتها في الولايات المتحدة قد وقعت مذكرة تفاهم مع الدولة السورية في يوليو تموز الماضي لوضع خطة شاملة لقطاع الطاقة في البلاد.

علم سوري واحد

حتى وقت قريب، كانت المنطقة الشرقية من سوريا، التي كانت تُنتج عادة معظم نفط البلاد، تحت سيطرة قوات سوريا الديمقراطية التي يقودها الأكراد والتي وافقت حاليا على الاندماج في الدولة بعد أن تصدت لها القوات الحكومية الشهر الماضي.

وقال باس، أحد أوائل الداعين لرفع الولايات المتحدة العقوبات عن سوريا، إن الهدف هو توحيد السوريين من خلال تقاسم موارد البلاد على نحو عادل.

وأضاف "هذا التطور الجديد تحت علم سوري واحد يوحد الشرق والغرب ويربط أجزاء البلاد ببعضها من خلال الفوائد الاقتصادية".

وذكر المصدران أن ممثلين لمعظم الشركات عقدوا اجتماعات في سوريا مع الشركة السورية للبترول في وقت سابق من هذا الشهر. ولم يرد رئيس الشركة يوسف قبلاوي على طلب للتعليق.

وفي وقت سابق من الأسبوع أعلنت السعودية، وهي داعم رئيسي لحكومة الشرع، عن استثمارات بمليارات الدولارات في قطاعات النقل والبنية التحتية والاتصالات في سوريا. ووقعت شركة شيفرون الأميركية العملاقة للطاقة الأسبوع الماضي اتفاقية مبدئية للتنقيب عن الغاز في المناطق البحرية السورية بالشراكة مع شركة يو.سي.سي القابضة القطرية.

شكرًا.